

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

التأهين الدولي

المحاضرة السادسة

من إعداد:

د. ياسمينه إبراهيم سالم

محتوى المادة التعليمية

المحور الأول	مفهوم الخطر القابل للتأمين
المحور الثاني	التأمين (تعريف، خصائص، مبادئ، هيئات)
المحور الثالث	التأمين المشترك وإعادة التأمين
المحور الرابع	تأمين الصادرات
المحور الخامس	تأمين النقل الدولي
المحور السادس	أسواق التأمين الدولية

تأمين الصادرات

• أخطار التصدير

أولاً

• تعريف وثيقة تأمين الصادرات

ثانياً

• أشكال وثائق تأمين الصادرات

ثالثاً

• تأمين الصادرات في الجزائر

رابعاً

أولاً: أخطار التصدير أو أخطار الصادرات

المفهوم

• هي كل الأخطار التي يتعرض لها المصدرون أثناء قيامهم بالعمليات التصديرية، والتي قد تكون ناتجة عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى

الأخطار التجارية (عدم الدفع)

- تعرف أيضا بأخطار المشتري أو المستورد، تلك الأخطار التي يكون مصدرها أو مسببها المستورد ذاته أو أوضاعه المالية، والتي تحول دون تسديده لقيمة البضائع لصالح المصدّر، ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى:
 - إفلاس المستورد؛
 - تدهور الأوضاع المالية للمستورد؛
 - عدم دفع المستورد لمستحقاته في تاريخ الاستحقاق؛
 - رفض المستورد استلام البضاعة.

الأخطار غير التجارية (السياسية)

- تلك الأخطار التي لا تعود لظروف المستورد في حد ذاته وإنما ترجع إلي عوامل خارجة عن إدارته، تتحقق بتتابع مجموعة من الأحداث المختلفة والمستقلة عن إرادة أطراف العقد، والتي تكون مرتبطة بالوضع السياسية والاقتصادية والمالية لبلد المستورد، أو قد تكون متعلقة ببلد المصدر مثل:
- حكم أو قرار بلد أحد الطرفين يحول دون التنفيذ الجزئي أو الكلي للصفقة؛
- خطر إلغاء تراخيص الاستيراد أو وقفها وعدم تجديدها أو حجز البضاعة؛
- تدخل دولة المستورد من أجل تأجيل الدفع في حالة أزمة اقتصادية؛
- خطر عدم التحويل في حالة منع الدولة خروج رؤوس الأموال؛
- الرفض التعسفي والاستبدادي من التعامل مع دولة أو دول معينة؛
- الحروب والكوارث الطبيعية والاضطرابات الشعبية والانقلابات...

- قد تكون مصنفة في الأخطار السابقة أو لا يمكن تصنيفها ضمنها، تتمثل في: خطر عدم التحويل، خطر القرض، خطر الصنع، خطر الصرف، خطر الارتفاع المفرط لتكاليف الإنتاج، الأخطار على المخزونات المشكلة بالخارج، أخطار المعارض والبحث عن أسواق جديدة...

أخطار أخرى

- عدم إمكانية المصدر من تحصيل قيمة الصفقة لقاء الأموال المدفوعة بالعملة المحلية من قبل المستورد، ويرجع سبب دفع المستورد قيمة الصفقة بالعملة المحلية لعدم مقدرة البنك المركزي الدفع بالعملة الصعبة لتسوية ديونه، مثل ما فعله رئيس فنزويلا بتاريخ 28 جوان 1994 بخصوص منع كافة أشكال التعامل في العملات الأجنبية حتى تاريخ 6 جويلية من نفس السنة بسبب الأزمة المالية.

خطر عدم التحويل

- احتمال عدم حصول المصدر على كل أو جزء من ديونه الواجبة الدفع من المستورد بسبب الإهمال، الوضعية المالية للمشتري الأجنبي أو بلده، عدم كفاية العملة الصعبة لضمان عملية التحويل.

خطر القرض

- يبدأ بعد عملية إرسال البضاعة (خطر الفسخ التعسفي للصفقة)؛ حيث يجد المصدر نفسه مجبرا على تحمل كافة المصاريف المتعلقة بالصفقة، إضافة لإعادة بضاعته المصدرة أو إعادة بيعها في بلد المستورد، والخسارة هنا تنشأ في الفارق بين سعر البيع وسعر إعادة البيع، الإجراءات والرسوم الجمركية في حالة إعادتها إلى الوطن أو إرسالها لبلد آخر، وفي حالة إعادة بيعها في بلد المستورد ستكون أكثر بالنظر للتكاليف المرتفعة المتعلقة بتكاليف التخزين في بلد المستورد، لذا التأمين في هكذا خطر مهم وضروري بغية الحماية والوقاية من خطر إلغاء أو توقف الصفقة.

خطر الصنع

• المتمثل في الفارق في سعر الصرف، وتأمين هذا النوع من الخطر مهم جدا لحماية المصدرين من أخطار تقلبات أسعار الصرف في غير صالحهم.

خطر الصرف

• قد لا يقوم المصدر في كثير من الأحيان بالتقييم الجيد لتأثير التضخم على تكاليف الإنتاج (مواد أولية، يد عاملة...) ما يجعل الأسعار غير ملائمة، ويمكن للمصدر تدارك الوضع بواسطة وضع شرط محرر في العقد التجاري يتعلّق بمراجعة الأسعار، ما يعرضه للتنافسية، ومن ثمّ التخلي عن هذه الطلبية، إنّ التأمين ضد هذا الخطر يحمي المصدرين من الارتفاع غير العادي للعناصر الداخلة في سعر التكلفة خلال مدة تنفيذ العقد.

خطر الارتفاع المفرط لتكاليف الإنتاج

• بهدف تسهيل وتسريع بيع المنتجات في الخارج، يعتمد المصدر في بعض الأحيان إلى تشكيل مخزونات لمنتجاته بالخارج، وهذا قد يعرض المصدر إلى ما يعرف بخطر تلف مخزونات، تبعا لأحداث ذات طبيعة سياسية أو عرضية طارئة، لذا فالتأمين مهم في هذه الحالة.

الأخطار على المخزونات في الخارج

أخطار المعارض والبحث عن أسواق جديدة

- المشاركة في المعارض والصالونات في الخارج تشكّل في كثير من الأحيان فرصة لترويج وبيع منتجات المصدرين، كما أنّ هذه المعارض تتيح فرصة إيجاد شركاء تجاريين جدد واكتشاف الأسواق الجديدة، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى الرفع والنهوض بالصادرات الوطنية. المشاركة في المعارض والبحث عن أسواق جديدة يكبد المؤسسات المصدرة تكاليف وهذا دون التأكد من استرجاعها وبيع منتجاتها في الأسواق الجديدة، وهذا ما يعرف بأخطار المعارض والبحث عن أسواق جديدة، هنا يتوجّب على المؤسسات حماية نفسها من خلال قيامها بتأمين ضد مثل هذه الأخطار، وهو وسيلة مهمّة في تشجيع الصادرات.
- تتدخّل هيئات التأمين لتقليل هذا الخطر إلى أكثر من النصف، فهناك من تضمن من 50% إلى 70% من مصاريف العرض والبحث عن الأسواق الجديدة وبالمقابل فإنّ العارض يدفع عمولة أو قسط يتراوح بين 2 إلى 3% من مصاريف العرض والبحث عن الأسواق.

ثانيا: مفهوم تأمين الصادرات

المفهوم

• عبارة عن عقد تتعهد أو تلتزم من خلاله مؤسسات أو هيئات تأمين الصادرات بتعويض المصدر عن الخسائر الفجائية التي يتعرض لها والتي تنتج عن عدم تحصيله لديونه أو حقوقه من المستوردين، وهذا لقاء أو مقابل دفعه لأقساط التأمين. ويكون التعويض إما بدفع قيمة السلع أو الخدمات المصدرة لصالح المصدر، أو تعويض الخسائر والأخطار التي تنتج عن الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق أو صفقة الصادرات أو عن الخسائر التي تنشأ عن نقص المردودية في هذا السوق، أو يكون التعويض أيضا عن الخسائر أو الأخطار التي تنتج عن فشل مجهودات البحث واكتشاف الأسواق الأجنبية.

من الصعب على المصدر عادة الحصول على تمويل من البنك، لما تتضمنه العملية من إجراءات ضمان صارمة، أمّا في حالة اكتتاب وثيقة تأمين ائتمان الصادرات، فهذه الأخيرة تكون أداة مساعدة لإقناع البنك بمنح القرض بشروط أفضل كما ونوعا، لأنّ قيمة القرض مؤمنة.

إذا قام المستورد بدفع حصيلة الصادرات في تاريخ الاستحقاق، فقد تمّ استرجاع قيمة القرض، أمّا إذا عجز المستورد عن الدفع، فإنّ المصدر يقوم بمطالبة هيئات التأمين بالتعويض، وتقوم هيئات التأمين بدفع المستحقات مباشرة لصالح البنك المانح لهذا القرض.

ثانيا: مفهوم تأمين الصادرات

المفهوم

• يعرف باستيا ضمان ائتمانيات التصدير بأنه شكل من أشكال التأمين يقوم بضمان الأخطار التي يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية، ويكمن هذا الضمان في تأمين القرض الذي يقدم للمستورد، بحكم أنّ غالبية المبادلات التجارية الدولية لا يتم سدادها فورا ولو ليوم واحد، ومن ثمّ فإنّها تتمّ بأجل، ممّا يجعل ضمانها مهماً لتفادي الأخطار الممكن حدوثها، إذا الشيء المؤمن هنا هو القرض

يُعدّ التصدير من أهمّ القضايا الرئيسة لبلدان العالم، خاصة منها الدول النامية لحاجتها إلى النقد الأجنبي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وفي ظل اشتداد المنافسة الدولية وصعوبة التغلغل في الأسواق الدولية، ونظرا لكثرة وتنوع الأخطار، أسّست مثل هذه الآليات والأدوات حماية للأطراف المرتبطة بالتجارة الدولية.

أهمية تأمين الصادرات

• في صفقات التصدير، عملية البيع إلى الخارج تقتضي شروطاً ائتمانية أكثر لوجود مخاطرة أكبر منها في البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة حول المشترين والموردين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة، وكذا حالة عدم التأكد أو عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.

حماية
المصدر
من أخطار
الدفع

• عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه؛ حيث يعدّ مصدراً هاماً في التمويل الخارجي للدول النامية، فمع بداية التسعينات بلغت قروض الصادرات المؤمّنة طويلة الأجل الخمس (1/5) من مديونية الدول النامية الإجمالية، في حين بلغت قروض الصادرات المؤمّنة قصيرة الأجل النصف (1/2) من مديونية الدول النامية قصيرة الأجل.

تمويل
العملية
التصديرية

• ترفع وثيقة التأمين من جودة كمبيالة التصدير، وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان، مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى

جودة
كمبيالة
التصدير

• تلك المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان طالما أنّ المتداولين لهذه الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون من خطر الرجوع عليهم عند الوفاء بها.

تنشيط
تداول
الأوراق
التجارية

• لأنّ التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي بضمان دين المصدر، يدفعه إلى التصدير رغم وجود مخاطر عدم الدفع التي قد تؤثر سلباً على المصدر.

تشجيع
التصدير

• توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثلثة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري، لأن المؤسسات المؤمّنة هي أبعد ما تكون من الإفلاس لأنّ تعويض الخسائر عند حدوث الكوارث يحمي المؤمّن من الخطر بتحويله إلى شركة التأمين بمقابل دفع أقساط.

تحسين
شروط
المنافسة

• تلك المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان طالما أنّ المتداولين لهذه الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون من خطر الرجوع عليهم عند الوفاء بها.

إدارة
هيئات
التأمين
للمنازعات

• لأنّ التطور الاقتصادي يسمح بالتخلّص من فائض الإنتاج في حالة تشبّع السوق المحلي بضمان دين المصدر، يدفعه إلى التصدير رغم وجود مخاطر عدم الدفع التي قد تؤثر سلباً على المصدر.

تحفيز
القطاع
المصرفي

ثالثاً: أشكال وثائق تأمين الصادرات

الوثيقة الشاملة

الوثيقة الفردية

وثيقة الاشتراك

وثائق التأمين قصيرة الأجل

وثائق التأمين متوسطة وطويلة الأجل

(1) وثيقة التأمين الشاملة: تغطّي الأخطار التجارية وغير التجارية (السياسية)، تعتمد على مبدأ الشمولية، مدّتها 6 أشهر، وهذا اعتباراً من تاريخ الشحن أو الإرسال، إذ يقوم المؤمن له (المصدّر) بالتصريح في الأيام الأولى من كل شهر بالصفقات المبرمة (عمليات الشحن المنقّذة)، وتكون محسوبة على أساس رقم الأعمال السنوي المحقّق من التصدير، والمؤمن ليس مجبراً دائماً على تأمين أو تغطية كل رقم أعماله المحقّق من التصدير، كما أنّ التغطية تختلف حسب نوع قطاع النشاط التصديري، وحسب نوع المنتج المصدّر، وبالمقابل فإنّ هيئة التأمين لا تغطّي الخسائر الزائدة عن عتبة معيّنة، التي يتمّ مراجعتها كل سنة، بالنظر إلى متوسط الخسائر التي يتحملها المؤمن خلال الخمس سنوات السابقة؛

(2) وثيقة التأمين الفردية: تتعلق بالأساس بعملية واحدة فقط؛ حيث ليس للمصدّر الامتياز في تصدير أو إنجاز العديد من الأعمال في سنة واحدة.

(3) وثيقة الاشتراك: تمنح المصدّر (المستأمن) إمكانية اختيار نوع الخطر الذي يرغب في التأمين ضده.

(4) وثائق التأمين قصيرة الأجل: تغطّي في العادة الصفقات التي سيتمّ تسديدها إما فوراً مقابل مستندات أو تغطّي الصفقات التي تكون فيها مدّة القروض إما 6 أشهر أو 12 شهراً؛

(5) وثائق التأمين متوسطة وطويلة الأجل: تخصّ في العادة صادرات التجهيزات الناتجة عن الصفقات التي تزيد قروضها عن سنة واحدة.

بعض المعلومات عن تأمين الصادرات في الجزائر

تمّ إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمّان الصادرات بتاريخ 3 ديسمبر عام 1995 بموجب عقد توثيق، وطبقا للمادة رقم 04 من الأمر 06/96، الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996، فقد أوكل تأمين قرض التصدير للشركة الجزائرية لتأمين وضمّان الصادرات لتأمين ما يلي:

- **لحسابها الخاص:** حيث تستعمل أموالها الخاصة عند تغطية الأخطار التجارية ومن ثمّ تستفيد من الأقساط المدفوعة لصالحها؛
- **لحساب الدولة:** وتحت رقابتها أيضا: الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، الأخطار الكارثية. حيث تستعمل في هذه الحالة أموال الدولة عند تغطية الأخطار الوارد ذكرها، وتوجّه بذلك العوائد نحو خزينة الدولة، في حين تستفيد هي بنسبة 5% من هذه العوائد.

بعض المعلومات عن تأمين الصادرات في الجزائر (تابع)

أما صفتها القانونية فهي شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 100 مليار دينار جزائري موزعة بحصص متساوية 10% على جميع المساهمين؛ حيث يساهم في هذه الشركة خمس بنوك وخمس شركات تأمين:

شركات التأمين	البنوك
الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	بنك الفلاحة والتنمية
الشركة الجزائرية للتأمين الشامل	بنك التنمية المحلية
الشركة المركزية لإعادة التأمين	البنك الجزائري الخارجي
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	البنك الوطني الجزائري
الشركة الجزائرية للتأمين	القرض الشعبي الجزائري

تابع

تأسست كاجكس (CAGEX) عام 1996 ولها حاليا علاقة مع الشركات الدولية للحصول على معلومات وبيانات تجارية وأخرى خاصة بالمستوردين عبر العالم في ظروف وجيزة؛ توجّه على أساسها المصدرين وتحذّره من الصفقات المشبوهة

- **طريقة التسجيل في التأمين:** يمكن التسجيل في تأمين قرض التصدير لدى شركة CAGEX لكل شخص مادي أو معنوي في الجزائر، وتتوافر على مجموعة من الوثائق: الوثيقة الشاملة، الوثيقة الشخصية، وثيقة تأمين قرض المشتري، وثيقة تأمين المعارض والتظاهرات، وثيقة تغطية القروض، بيع المعلومات الاقتصادية والتجارية.

محتوى المادة التعليمية

المحور الأول	مفهوم الخطر القابل للتأمين
المحور الثاني	التأمين (تعريف، خصائص، مبادئ، هيئات)
المحور الثالث	التأمين المشترك وإعادة التأمين
المحور الرابع	تأمين الصادرات
المحور الخامس	تأمين النقل الدولي
المحور السادس	أسواق التأمين الدولية